سعود الخالدي: اختيار يتسق ومحور خطة «كويت جديدة 2035»

منظمة السياحة العالمية تنتخب الكويت نائباً لرئيس اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط

سعود الخالدي مترئسا وفد الكويت

جانب من اجتماع اللجنة الإقليمية

انتخبت اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط بمنظمة السياحة العالمية دولة الكويت نائباً ثانياً لرئيس اللجنة، كما فازت الكويت بعضوية «لجنة وثائق التفويض» في المنظمة لأول مرة منذ تأسيسها عام 1975.

جاء ذلك خلال الاجتماع الـ49 للجنة ومؤتمر السياحة العلاجية والاستشفائية الذي بدأ أعماله بمشاركة وفد كويتي بالإضافة إلى ممثلي 13 دولة عربية أعضاء في اللجنة ومنظمات أممية وعربية معنية بقطاع السياحة.

وقال وكيل وزارة الإعلام المساعد لقطاع السياحة سعود الخالدي، الذي يترأس الوفد الكويتي المشارك، في تصريح لوكالة الأنباء الكويتية (كونا)، إن انتخاب الكويت في هذه المواقع يدلل على المكانة العالمية التي تتمتع بها في منظمة السياحة العالمية ويتسق انتخابها مع محور خطة تنمية «كويت جديدة 2035» التي تؤكد أهمية تحقيق مكانة دولية متميزة للبلاد إقليمياً وعالمياً في المجالات الدبلوماسية والتبادل التجاري والثقافي والعمل الخيري.

ولفت الخالدي إلى قطاع السياحة الكويتي لما يتميز من خلال محوري «سياحة التسوق والغذاء» وعماده وكالات غذاء عالمية تركت أثرا كويتيا واضحا في القطاع بالمنطقة، كاشفاً عن توجه لتأسيس مهرجانات لسياحة الغذاء والتسوق بالتنسيق مع منظمة السياحة العالمية بالاستفادة من الحضور الكويتي الواسع في قطاع وكالات الغذاء العالمية.

وفي ما يتعلق باجتماع لجنة السياحة العالمية، قال الخالدي إن دولة الكويت عضو مؤسس في المنظمة وهذا ينسجم مع الاهتمام الذي توليه البلاد لقطاع السياحة الذي يعد محورا من محاور عمل الحكومة 2022/2026، مؤكداً تطلع الكويت للمزيد من المواقع في المنظمات الدولية والإقليمية ذات العلاقة.

من جانبه قال رئيس اللجنة الإقليمية للشرق الأوسط بمنظمة السياحة العالمية وزير السياحة والآثار المصري أحمد عيسى إن الاجتماع يأتي في مرحلة دقيقة تشهد خلالها صناعة السياحة على المستويين العالمي والإقليمي بوادر تعاف مبشرة بعد الظروف الاستثنائية التي ألمت بها خلال جائحة فيروس كورونا.

أما وزير السياحة والآثار الأردني مكرم القيسي فقد أكد في كلمة ترحيبية خلال الاجتماع أهمية القطاع السياحي في تعزيز النمو العالمي وتنشيط التبادل الثقافي بين الشعوب وترسيخ قيم التنمية المستدامة في مختلف أرجاء المعمورة بما فيها منطقة الشرق الأوسط، مشيرا إلى أن اجتماع اللجنة يشكل فرصة لتبادل الأفكار والآراء حول سبل النهوض بقوة أكبر بالقطاع السياحي.

برنامج الأغذية العالمي: الكويت شريك رئيسي للأمم المتحدة في دعم العمل الإنساني حول العالم

السايرِ يعرض أعمال الهلال الأحمر الإنسانية على نائبة ممثل برنامج الاغذية العالمي

أكدت نائبة ممثل برنامج الاغذية العالمي لمنطقة مجلس التعاون لدول الخليج العربية كاترينا غالوزي أمس الخميس أن دولة الكويت شريك رئيسي للأمم المتحدة في دعم العمل الإنساني حول العالم وذلك لدورها المميز والبارز في مجال المساعدات الإنسانية.

وقالت غالوزي في تصريح لـ«كونا» خلال لقائها والوفد المرافق لها رئيس مجلس إدارة جمعية الهلال الاحمر الكويتي الدكتور هلال السايرِ إن زيارتها تهدف الى توطيد العلاقة مع الجمعية وبحث سبل التعاون والتنسيق لدعم جهود برنامج الاغذية العالمي.

وأشادت بالجهود التي تبذلها الجمعية في تقديم المساعدات الانسانية بصورة عاجلة الى الدول المنكوبة وتسخير كل إمكاناتها لإيصال المساعدات الى المتضررين في شتى بقاع العالم وحرصها على دعم الجهود الرامية لتخفيف المعاناة عن المحتاجين.

وأفادت غالوزي بأنها استعرضت خلال اللقاء دور برنامج الاغذية العالمي في تقديم الغذاء للمنكوبين في شتى بقاع العالم موضحة أن البرنامج يعد أكبر وكالة إنسانية في العالم اذ تربطه شراكة مع عدد كبير مع المنظمات الانسانية الإغاثية.

من جهته أكد الدكتور هلال السايرِ في تصريح مماثل لـ«كونا» أهمية التنسيق والتعاون المشترك بين الجانبين في المجالات الانسانية والاغاثية مشيدا بجهود برنامج الاغذية العالمية لخدمة الانسانية.

وقال السايرِ إن حجم المساعدات التي تقدمها الجمعية بمجال الأمن الغذائي وعبر الكثير من المشاريع التي أقامتها في هذا القطاع يؤكد حرصها على الإسهام بفعالية في البرامج الدولية الرامية لتوفير الغذاء الصحي والكافي لجميع سكان العالم لاسيما في مجال مكافحة الفقر والجوع.

تتمات

واشنطن: ملتزمون

عقد بمقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الرياض، مساء أمس الأول الأربعاء، الالتزام المشترك بالبناء على إنجازات الاجتماعات الوزارية السابقة وقمة جدة التي عقدت في 16 يوليو 2022 بتعزيز التشاور والتنسيق والتعاون في المجالات كافة، وفق وكالة الأنباء السعودية «واس».

كما ركزوا على الشراكات الاستراتيجية الطموحة والمتنامية بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجي والدول الأعضاء، الرامية إلى تعزيز السلام والأمن والاستقرار والتكامل والازدهار الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وشددوا على أهمية الجهود المشتركة للعمل على خفض التصعيد في المنطقة، مؤكدين الالتزام المشترك بدعم الدبلوماسية لتحقيق تلك الأهداف. واتفقوا أيضا على أهمية مشاريع البنية التحتية في تعزيز التكامل والترابط في المنطقة، والمساهمة في الاستقرار والازدهار على الصعيد الإقليمي.

وأكدوا على أهمية دعم الحقوق والحريات الملاحية والجهود الجماعية للتصدي للتهديدات التي تستهدف أمن السفن عبر الممرات المائية في المنطقة.

كما شددوا على أهمية مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف في جميع أنحاء العالم، مرحبين بالاجتماع الوزاري المقبل للتحالف العالمي لهزيمة داعش، الذي سيعقد بالرياض بالمملكة العربية السعودية في 8 يونيو 2023.

فيما أكد بلينكن التزام الولايات المتحدة الدائم بأمن المنطقة، وإدراكها لدور هذه المنطقة الحيوي في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية.

وأعلن مجلس التعاون والولايات المتحدة التزامهما بحرية الملاحة والأمن البحري في المنطقة، وعزمهما على مواجهة أي أعمال عدوانية أو غير قانونية في البحر أو أي مكان آخر مما من شأنه تهديد الممرات الملاحية والتجارة الدولية والمنشآت النفطية في دول المجلس.

كما أكد الجانبان دعمهما لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، مجددين دعوتهم إيران للتعاون الكامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

كذلك رحب الوزراء بقرار السعودية وإيران باستئناف العلاقات الدبلوماسية، مؤكدين على أهمية التزام دول المنطقة بالقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وشدد مجلس التعاون والولايات المتحدة على أهمية جهود السلام المستمرة التي تقودها الأمم المتحدة في اليمن بعد هدنة أبريل 2022 والهدوء الذي ترتب عليها، وعبرا عن تقديرهما الفائق للجهود التي تقوم بها السعودية وسلطنة عُمان ومبعوث الأمم المتحدة ومبعوث الولايات المتحدة في هذا الصدد.

كما عبرا عن أملهما في رؤية عملية سياسية يمنية – يمنية شاملة تفضي إلى وضع نهاية دائمة للصراع وتستجيب لدعوات اليمنيين للعدالة والمساءلة والمحاسبة عن انتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان، وتضع البلاد على طريق التعافي.

وأكد مجلس التعاون والولايات المتحدة التزامهما بالتوصل إلى سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط وفقا لحل الدولتين، على أساس حدود عام 1967 وأي اتفاق بين الجانبين على تبادل الأراضي، وفقا للمعايير المعترف بها دولياً ومبادرة السلام العربية.

كما شددا على ضرورة الامتناع عن جميع التدابير أحادية الجانب التي تقوض حل الدولتين، وترفع من وتيرة التوتر، والحفاظ على الوضع التاريخي القائم في الأماكن المقدسة في القدس، مؤكدين على الدور الخاص للمملكة الأردنية الهاشمية في هذا الصدد.

كذلك أعرب الوزراء عن تقديرهم لدور مصر الحاسم في التوسط بين الفصائل المسلحة في غزة وإسرائيل خلال الأعمال العدائية الأخيرة، مؤكدين أيضاً على أهمية دعمهم للسلطة الفلسطينية وتحسين نمط الحياة اليومية للفلسطينيين من خلال المساعدات الإنسانية والجهود الرامية إلى دعم الاقتصاد الفلسطيني. وأعاد الجانبان تأكيدهما على دعم السلطة الفلسطينية.

أما في الشأن السوري، فقد أكد مجلس التعاون والولايات المتحدة مجدداً التزامهما بالتوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية بما يحفظ وحدة سوريا وسيادتها، ويلبي تطلعات شعبها، ويتوافق مع القانون الإنساني الدولي، بما يتماشى مع قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2254 «2015».

وفي هذا الصدد، رحب الوزراء بالجهود العربية لحل الأزمة بشكل خطوة- مقابل- خطوة بما يتوافق مع قرار مجلس الأمن 2254، على النحو المتفق عليه خلال اجتماع عمان التشاوري لفريق الاتصال الوزاري العربي المعني بسوريا في 1 مايو 2023.

وأكدوا مجدداً دعمهم للقوات الأميركية وقوات التحالف التي تعمل على تحقيق الهزيمة لداعش في سوريا، وأدانوا جميع الأعمال التي تهدد سلامة وأمن هذه القوات.

كما شددوا على ضرورة تهيئة الظروف الآمنة لعودة آمنة وكريمة وطوعية للاجئين والنازحين داخلياً بما يتفق مع معايير المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأهمية تقديم الدعم اللازم للاجئين السوريين والدول التي تستضيفهم. وأكدوا مجدداً دعوتهم لوقف إطلاق النار، ورحبوا بدعوة الأمين العام للأمم المتحدة لتجديد تفويض مجلس الأمن لمدة 12 شهراً لتشغيل الآلية العابرة للحدود.

إلى ذلك أشاد الجانبان بالشراكة الإيجابية والمتنامية بين مجلس التعاون لدول الخليج العربية والعراق، ورحبا بالتقدم المستمر في مشروع الربط الكهربائي لربط العراق بشبكة الكهرباء في دول مجلس التعاون الخليجي، ويمثل هذا المشروع سنوات من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تحقيق أكبر قدر من التكامل والترابط الإقليميين، بما يحقق مصالح الشعب العراقي والمنطقة.

وباكتمال هذا المشروع، سيوفر الطاقة التي يحتاجها الشعب العراقي، ويمهد الطريق لمزيد من التعاون الاقتصادي في المستقبل.

إلى ذلك أكد الوزراء عزمهم المشترك على المساهمة في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليميين في إطار الشراكة الاستراتيجية بين مجلس التعاون والولايات المتحدة.

السباق نحو

نائب رئيس المجلس. وقال الحبيني «بعد الاستخارة والاستشارة، أعلن ترشحي لمنصب نائب رئيس مجلس الأمة».

كما أعلن النائب المنتخب عن الدائرة الثانية محمد المطير، ترشحه لمنصب نائب رئيس المجلس.

وقد ترددت أنباء عن نية النائب مهلهل المضف المنافسة على منصب نائب الرئيس،كما راجت أنباء أخرى عن ترشح النائب حسن جوهر أيضا.

في سياق ذي صلة، أعلن النائب أحمد لاري عن تبنيه ونواب آخرين «برنامجا هو أشبه بمشروع دولة»، موضحا أن «البرنامج – الذي أعده أهل اختصاص كل في مجاله – يتألف من إصلاحات شاملة من بينها الإصلاح السياسي والاقتصادي وملفات الإسكان والحريات وتنويع مصادر الدخل والتوظيف وأسس التعيينات القيادية والارتقاء بمستوى المعيشة وإصلاح المرفق القضائي واستراتيجية التعليم».

وقال لاري: يشمل الإصلاح السياسي تعديلات اللائحة الداخلية وإنشاء المفوضية العليا للانتخابات وتعديل النظام الانتخابي، لافتا إلى أهمية تعديل قوانين مثل رد الاعتبار والحبس الاحتياطي والمطبوعات والنشر والمرئي والمسموع وقانون أمن الدولة وقانون المسيء ومكافحة جرائم تقنية المعلومات.

وأوضح أن التنسيق في شأن تشكيل اللجان البرلمانية من شأنه أن يساعد على الإنجاز، وعموما اللائحة الداخلية التي وضعت في مجلس 2006 وكنا مشاركين فيها مع النائب السابق مشاري العنجري والمتعلقة بالتصويت الجزئي لانتخابات اللجان لن تترك أغلبية نيابية تستفرد بجميع أعضاء اللجان، متوقعا ترشحه للجنة الأولويات التي عمل فيها في مجلس 2022 وأنه سيتم التنسيق بخصوص الترشح للجنة المالية.

أضاف: ومن أهم التشريعات التي يجب إقرارها في الجانب الاقتصادي المنطقة الإقتصادية الشمالية وإلغاء الوكيل المحلي المناقصات العامة وإعادة هيكلة منظومة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وحقوق الامتياز التجاري «الفرنشايز» وضريبة أرباح الشركات الكبرى الكويتية والأجنبية ومتعددة الجنسيات العاملة في الكويت.

وتابع: ومن ضمن التشريعات التي تضمنها البرنامج إصلاح التعليم العام والاحتراف الرياضي وتعديل إنشاء الدائرة الإدارية في مسائل الجنسية وتنظيم الاتحادات والقوائم الطلابية والحقوق المدنية لغير محددي الجنسية وإنشاء مركز طبي لعلاج الإدمان على المواد المخدرة، فضلا عن التوظيف والرواتب والتعيينات القيادية والمتقاعدين والتعيين في الوظائف القيادية وتكويت الوظائف العامة.

ونبه لاري إلى «ضرورة منح القضاء أهمية خاصة والإسراع في إقرار إنشاء المحكمة الدستورية، ومعاوني القضاء»، والنظر بجدية إلى الملف الإسكاني والإسراع في قوانين مثل تأسيس شركات إنشاء المدن السكنية ومكافحة احتكار أراضي الفضاء وتنظيم الوكالات العقارية واستدامة سيولة بنك الائتمان والقروض الإسكانية.

إلى ذلك اعتبر النائب محمد هايف المطيري، أن وقف وزير التربية الابتعاث في التخصصات الطبية قرار متخبط، يضر بالتعليم والمتعلمين، ويخالف ما اعتمده جهاز الاعتماد الاكاديمي في الكويت، مشددا على أن ومعالجة الأخطاء لاتوجب الوقوع في خطأ أكبر.

وقال هايف: إن لجنة القيم والظواهر السلبية ستناقش كل ما يتعلق في الأخلاق والهوية الإسلامية، وكذلك مظاهر الفساد في الوزارات والشأن العام.

إلى ذلك أكد النائب سعد خنفور أنه «اتخذ المصداقية والاخلاص سبيلا وأن الناس بادلوه المحبة».

وقال الخنفور في الحفل الذي أقامه في مقره لأبناء الدائرة الرابعة بمناسبة فوزه بعضوية مجلس الأمة: «من ناحية الاتهامات فنحن تعودنا عليها منذ العام 2008 ،لكن أبناء الدائرة يعرفون سعد الخنفور جيدا وقد أنصفوني.. ودينهم في رقبتي طول العمر ولا استطيع رده.

وتابع: أنا متوجد دائما ولم أغب عن الأنظار نهائيا، نعم تعرضت لوعكة في الندوة ثم ارتحت ساعة ونصف وعدت مجددا.. وأنا صادق مع الجميع قبل أن أكون صادق مع نفسي، وسعد خنفور لايمكن أن يكل عن خدمة الجميع.

وزاد: نحن نبذل الجهد والتوفيق من رب العالمين، مستدركا «إذا أخلصت مع الرجال وأكرمتها وقمت في واجبها فسوف يبادلوك نفس الشعور.

وخلص إلى القول «أقول إلى أبناء الدائرة الرابعة كثر الله خيركم، سنة، وشيعة، وحضر، وبدو وماقصرتو وكفيتم»

مؤسسة البترول

وقال الشيخ نواف الصباح في كلمة خلال ندوة نظمتها دائرة البحث والتكنولوجيا في المؤسسة بعنوان «الكويت الثالثة للهيدروجين»، بالتعاون مع مركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة أن الندوة تتماشى مع استراتيجية المؤسسة بشأن التحول بالطاقة عبر استخدام الطاقة البديلة والمتجددة لتحقيق الأهداف المحلية والعالمية للحد من التغيير المناخي وتحقيق الهدف الصفري.

وذكر أن الندوة تساعد على تطوير الكفاءات والخبرات الوطنية في هذا المجال وذلك من خلال توعية مصنعي النفط في دولة الكويت بالتطور المتزايد الذي يشهده العالم نحو استراتيجيات تحول الطاقة والاعتماد على تقنيات الطاقة النظيفة والسياسات واللوائح المتبعة عالميا لتطبيقها.

وتطرق إلى التحديات التي يواجهها العالم في تأمين الطاقة النظيفة للحد من ظاهرة تغيير المناخ لافتا الى أن العالم يتجه إلى التحول في مجال الطاقة حاليا لتقليل الانبعاثات الكربونية.

من جانبه أشاد الرئيس التنفيذي لمركز التعاون الياباني للبترول والطاقة المستدامة سويوشي ناكاي بالعلاقات بين البلدين وبين المركز والمؤسسة التي «لطالما أثمرت العديد من الإنجازات»، مبينا أن هذه الندوة «ما هي إلا استمرار ونتيجة لنجاح ندوتين سابقتين للهيدروجين انعقدتا في 2019 و2021».

وبدوره أثنى سفير اليابان لدى البلاد ياسوناري مورينو في كلمته على النجاح في تنظيم الندوة مشيدا بعمق العلاقات الوطيدة مع الكويت ومعربا عن استعداد سفارة اليابان لتقديم الدعم وتذليل العقبات للشركات اليابانية في سبيل تعزيز العلاقات بين الجانبين.

وشارك في الندوة خبراء وصانعو سياسات من المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية والهيئات الحكومية وكبار المدراء التنفيذيين من القطاع الخاص الياباني اضافة إلى عدد كبير من المعنيين بالقطاع النفطي الكويتي.

العدواني: افتتاح

إنه يأتي تماشيا مع التوسع العمراني الذي تشهده البلاد وتنفيذا لتوجيهات سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء، بسرعة توفير الخدمات التعليمية لقاطني المناطق الجنوبية.

وأشار إلى توجيه الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب بالاستعجال في تنفيذ أعمال المشروع، وإدراجه ضمن خطة الإنجازات التوسعية لمبانيها بغية تحقيق بيئة وجودة تعليمية مناسبة والارتقاء بكلياتها وسرعة تجهيز القاعات الدراسية من مختبرات وورش ومعدات إضافة إلى تجهيز مكاتب أعضاء الهيئة التدريسية وتوفير الهيئة الإدارية، استعدادا لدخول المبنى حيز الخدمة العام الجامعي المقبل.

وأوضح العدواني أن المشروع يستهدف التقليل من الكثافة الطلابية وتوفير قاعات دراسية في الفرع الرئيسي لطالبات كلية التربية الأساسية بمنطقة العارضية، بما يسهم في فتح شعب دراسية للطالبات المتأخرات نتيجة عدم توفر شعب دراسية لهن علاوة على المساهمة في تخفيف الاختناقات المرورية التي قد تواجه الطالبات وأولياء أمورهن.

وقال العدواني إنه لمس خلال الجولة التفقدية «نسبة إنجاز كبيرة من مراحل المبنى الذي يضم نحو 25 قاعة دراسية و ثلاثة مختبرات وخدمات أخرى».

مرشح الكويت

العاملة في الحقل التعليمي سعيا منها لتحقيق مرتكزات رؤية الكويت 2035، إضافة إلى تعزيز التعاون وتطوير مجالات العمل مع المركز العربي في الفترة المقبلة لما يتمتع من به سمعة دولية طيبة وقدرات وإرث بحثي كبير.

فرنسا: إصابة

من جهتها، ذكرت لين بونيه – ماتيس النائبة العامة الفرنسية، في تصريحات للصحافيين، أن اللاجئ السوري لم يتحرّك «بدافع إرهابي»، مضيفة أن أحد الأطفال الذين جرحوا بالاعتداء يبلغ من العمر 22 شهرا ويبلغ اثنان عامين وأكبرهم ثلاث سنوات.

وكتب وزير الداخلية، جيرالد دارمانان، على «تويتر» أنه أُلقي القبض على المهاجم. وقالت الشرطة إن طفلين والشخص البالغ أصيبوا بجروح تمثل خطورة على الحياة، بينما أصيب طفلان آخران بجروح طفيفة.

وقال الرئيس إيمانويل ماكرون في بيان على «تويتر»: «طفلان وشخص بالغ بين الحياة والموت. الأمة في حالة صدمة»، واصفاً الهجوم بأنه «عمل جبان تماماً». وأفاد شهود بأن طفلاً واحداً في الأقل من المصابين كان في عربة أطفال.

وقالت الشرطة لـ«رويترز» إن 8 أطفال وبالغاً أصيبوا في الهجوم، وإن الأطفال المصابين يبلغون من العمر نحو 3 سنوات، وإن 3 منهم في حالة حرجة. وأفادت قناة «بي إف إم» التلفزيونية الفرنسية بأن الهجوم وقع في متنزه، وبأن المهاجم طالب لجوء سوري.

وأوضح مصدر أمني أن المسلح قال إنه طالب لجوء سوري، وقد هاجم مجموعة من الأطفال تبلغ أعمارهم نحو 3 سنوات، عند الساعة 9:45 صباحاً «07:45 بتوقيت غرينيتش».

أضاف أنه يجري التحقق من هوية المهاجم، مشيراً إلى أنه يعتقد أن المشتبه فيه مجهول للأجهزة الأمنية ولا سوابق أمنية له. واعتُقل المنفذ في موقع الهجوم. وقال للشرطة إنه طالب لجوء سوري، وفق ما ذكر مصدر في الشرطة لوكالة الصحافة الفرنسية طالبا عدم الكشف عن اسمه.

وكتب وزير الداخلية جيرالد دارمانان في تغريدة إن منفذ الهجوم «اعتقل بفضل التحرك السريع لقوات الأمن».

وكان مسؤولون محليون ومصدر أمني قد أفادوا في وقت سابق بجرح 6 أطفال وشخص آخر. وندد الرئيس إيمانويل ماكرون بالهجوم الذي وصفه بأنه «جبان». وكتب على «تويتر»: «الأمة في حالة صدمة. أفكارنا معهم ومع عائلاتهم وأجهزة الطوارئ».

وقالت الشرطة لوكالة الأنباء الألمانية، الخميس، إنه أُلقي القبض على المهاجم المشتبه فيه. ووفقاً لصحيفة «لو باريزيان»، فإن المهاجم أصاب 3 أشخاص بإصابات خطرة، أحدهم مصاب بصورة تهدد حياته. وذكرت شبكة «بي إف إم تي في» أن الأطفال الذين جرت مهاجمتهم صغار السن للغاية. ولم تتضح بعد ملابسات الهجوم. وقال وزير الداخلية جيرالد دارمانان إنه جرى إرسال قوات أمنية إلى موقع الحادث.

الرئيس الأوكراني

العامة الأوكرانية صباح أمس الخميس إن الجيش الروسي لم يكن مستعدا لعواقب تفجير سد كاخوفكا، وإنه تكبد خسائر في القوات والأسلحة والذخائر.

أضافت هيئة الأركان أن تفجير السد الثلاثاء، أدى إلى مقتل وجرح وفقدان عدد من أفراد وحدات فرقة الهجوم المحمولة جوا والفيلق 22 الروسي.

من ناحية أخرى، نقلت وسائل إعلام روسية اليوم الخميس عن عمدة مدينة نوفا كاخوفكا المعين من قبل موسكو أن 5 أشخاص لقوا حتفهم إثر تدمير السد، وأصيب 41 آخرون.

وتم إجلاء آلاف السكان من المناطق التي اجتاحتها المياه، سواء في الجانب الأوكراني أو في مناطق سيطرة القوات الروسية، حيث غُمرت آلاف المنازل.

ونقلت وكالة تاس للأنباء عن السلطات المحلية لموالية لروسيا أن المياه غمرت قرابة 14 ألف منزل بعد انهيار السد، وتم إجلاء حوالي 4300 شخص من المنطقة.

وفي الجانب الآخر، تسعى السلطات لإجلاء أكثر من 17 ألف مدني في المجمل، وفق ما صرح به مسؤول أوكراني في وقت سابق.

وزار الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي أمس مقاطعة خيرسون التي اجتاحتها الفيضانات بعد دمار السد.

وقال زيلينسكي إنه ناقش مع الإدارة المحلية الأوضاع في المقاطعة وعمليات الإجلاء والجهود المبذولة لاستعادة النظام في المنطقة، فضلا عن الوضع العسكري.

وأكد الرئيس الأوكراني أن حكومته تولي اهتماما خاصا لحصر الأضرار وتخصيص أموال لتعويض السكان المتضررين من الكارثة.

وصرح حاكم مقاطعة خيرسون صباح أمس، بأن المياه غمرت نحو 600 كيلومتر مربع من أراضي المقاطعة بعد تفجير السد المقام على نهر دنيبرو.

وقال الحاكم أوليكسندر بروكودين –في مقطع فيديو– إن 68 في المئة من المناطق التي غمرتها المياه تقع على الضفة الشرقية لنهر دنيبرو، التي تسيطر عليها القوات الروسية.